شمس تشرق على "مخزن كراكيب"!

رفع الحد الأدنى للأجور إلى ١٢٠٠ جنيه شهريا هو الإنجاز الوحيد الذى ينتسب لمعنى الثورة فى مصر إلى الآن ، وبالطبع توجد إنجازات أخرى أصغر من نوع دفع ديون الغارمات والإعفاء من مصاريف التعليم ورسوم الكتب المدرسية، وكلها قرارات حكومية تقترب نسبيا من مجرى العدالة الاجتماعية ، والذى لم تقترب منه حكومة الرئيس المعزول محمد مرسى ، وكان سببا جوهريا لسقوطها بثورة شعبية عفية جاءت استطرادا للثورة الأولى فى ٢٥ يناير ٢٠١١ .

صحيح أن هذه الإجراءات محدودة فى أثرها ، وأقرب إلى معنى حسن النية، لكنها قد لاتعنى شيئا كثيرا ، فرقم الألف ومائتى جنيه - شهريا - لموظف أو عامل لاينهى مأساة الفقر الناهش لأعصاب وأبدان المصريين ، ولا يكفل لأسرته سوى أن تعيش تحت خط الفقر الدولى ، والمقدر بدولارين فى اليوم للفرد الواحد، خاصة أن معدلات التضخم متصاعدة ، والغلاء تتزايد معدلاته الفلكية، ويلتهم الزيادة فى الأجور المقرر تنفيذها مع مطلع العام ٢٠١٤ ، أضف إلى ذلك تفاقم البطالة التى تضخمت فى سنة مرسى الكبيسة ، وإغلاق آلاف المصانع الصغيرة ، ثم استمرار غلق المصانع الكبرى التى جرت خصخصتها و"مصمصتها" ، والتى أعاد القضاء الإدارى بأحكامه القاطعة عددا منها إلى حوزة الدولة ، وظلت الأحكام حبرا على ورق ، فلم تنفذها حكومات مجلس طنطاوى وعنان ، ولا حكومة الإخوان بعدها إلى يوم الموجة الثورية العظمى فى ٣٠ يونيو ٢٠١٣ ، ولم تنفذها الإدارة الرئاسية وحكومة حازم الببلاوى الحالية ، برغم أن التنفيذ يكفل إعادة تشغيل عشرات الآلاف من العمال ، ويعيد إلى الاقتصاد المصرى الهش بعضا من إنتاجيته المفقودة ، خاصة لو انتبهت الدولة إلى حل جذرى لأوضاع مصانع قطاع النسيج ، وهو الذى يضم الفئة الأكبر من

عمال ما تبقى من القطاع العام ، وهم فى وضع البطالة المقنعة ، ولأسباب تتصل بخلل جوهرى مزمن فى السياسات الحكومية ، والتى تفضل اقتصاد الريع و"اقتصاد التسول" على اقتصاد الإنتاج ، وتهدم الزراعة والصناعة ، وتجرف الطاقات الإنتاجية ، ولا تتخذ إجراءات حماية ضد إغراق السوق بسلع وبضائع مستوردة ، لا تستفيد منها سوى طبقة النهب العام ، وتزيد الفجوة فى الميزان التجارى المختل لاقتصاد معتل ، زادت أزمته مع ظروف تعيق قطاع الخدمات السياحية ، وكادت تشله تماما .

والمعنى الذى نقصده ظاهر جدا ، فلا يمكن تجاوز العلة بإعادة إنتاج العلة ذاتها ، ولا فرصة لشفاء من الداء بالتى كانت هى الداء ، فقد يكون قرار رفع الحد الأدنى للأجور خبرا مفرحا ، لكنه يصدر عن حكومة كئيبة ، وأصل الكآبة ليس فى الطلعة البهية للدكتور حازم الببلاوى رئيس الحكومة ، بل فى مغزى هذه الحكومة ذاتها ، صحيح أنها حكومة انتقالية ، وصحيح أن البعض القليل من وجوهها قريب من روح الثورة ، لكن غالبية الوزراء ليسوا كذلك ، ورئيس الحكومة - بالقطع - ليس رجلا ثوريا ، فهو ابن ونصير صيغة الاقتصاد المعتل الموروث عن المخلوع مبارك ، وهو - أى الببلاوى - رجل يؤمن بما يسميه اقتصاد السوق الحر ، والذى استقر فى مصر على صيغة "رأسمالية المحاسيب" ، والتى احتذاها الإخوان فى حكمهم حذو النعل بالنعل ، وتحتذيها حكومة الببلاوى فى عمومها ، وهو ما يستثير شعورا بالكآبة العامة ، ويزيد من إحباط الناس المتلهفين لرؤية أى أثر إيجابى لثورتهم الكبرى ، فالناس تضيق بالظروف الاجتماعية والاقتصادية بأكثر من الضيق بالظروف الأمنية ، وقد لاتكون خريطة الطريق السياسية ملهمة لغالبية المصريين ، وقد تكون نظرتهم إلى الدستور الذى يعد الآن على طريقة "دستور يا أسيادنا"، ثم أنهم لا يملكون ترف الانتظار حتى تتم انتخابات البرلمان وانتخابات الرئاسة ، وقد جربوا الاستفتاءات والانتخابات من قبل ، وأقبلوا عليها بكثافة ، ثم كان تبين حجم الكارثة مع الفشل المذهل للذين حازوا الثقة التصويتية ، ولا نريد هنا أن نلبس مسوح

الواعظين ، ولا أن نؤكد ما هو بديهى ، ومن نوع ارتباط أوضاع الاقتصاد بأوضاع السياسة ، فهذا كله مفهوم عندنا ، لكنه لا يقدم حلا تلقائيا ، فمن الوارد جدا أن تتحسن ظروف الأمن ، وأن يأتى رئيس منتخب وحكومة منتخبة ، وأن تدور عجلة الاقتصاد كما كانت ، ودون أن يتحقق معنى الثورة ، أى دون أن يتحقق معنى الانقلاب الشامل على اختيارات البؤس التى سادت عبر العقود الأربعة الأخيرة ، وهذه هى سيرة المحنة التى تصادف الثورة المصرية المعاصرة ، والتى لا تجعلها قادرة على إحراز إنجاز كبير مباشر يشعر به سواد المصريين ، وعلى طريقة ما جرى مع ثورة الضباط الأحرار فى **٢٣** يوليو **١٩٥٢** ، والتى بدأت ضرباتها القوية فى أسابيع الثورة الأولى ، وشقت طريقا مختلفا عن الذى كان قبلها، ثم كان الانقلاب على طريق الثورة والنهوض بعد حرب **١٩٧٣** ، ثم كان عهد الانحطاط المصرى الطويل ، والى أن جاءت الثورة الجديدة من **٢٥** يناير **٢٠١١** إلى **٣٠** يونيو **٢٠١٣** ، وعبرت عن رغبة عارمة فى الانقلاب على الانقلاب ، وبحركة الناس الأحرار هذه المرة ، وليس بحركة الضباط الأحرار .

ولأننا لان شترى الثورات من "السوبر ماركت" ، فقد ولدت لنا هذه المرة ثورة بسمات فريدة ، فيها وهج الملايين فى الشوراع والميادين ، وفيها عجز الاكتمال من أول ضربة ، وهو ما يفسر تعدد موجات الثورة ، وكأنها "إيزيس" فى الأسطورة المصرية القديمة ، والتى تكدح سعيا فى لم أشلاء زوجها وحبيبها المغدور "أوزوريس"، وحتى تصنع منها جسدا واحدا متحدا، تبعث فيه روح الحياة مجددا ، وتعود فتحمل منه ، وتلد "حورس" كرمز وعنوان لمصر الجديدة ، إنها رحلة العذاب العظيم التى تجتازها الثورة المصرية الآن ، فقد ولدت الثورة بلا قيادة مطابقة ، وهو ما يغرى بالتحايل عليها ، وعلى طريقة جماعة مبارك وجماعة الإخوان ، وهما الجماعتان البارزتان فى زمن الانحطاط المصرى الممتد من أواخر سبعينيات القرن العشرين إلى الآن ، ولم يكن بينهما من تناقض ، بل كان التنافس ، فقد كانتا تركبان ذات "الباص"، وتقصدان الوجهة نفسها ، وتتزاحمان فى عنف على رغبة فى احتكار البؤس ، وهو ما يفسر سعى كل جماعة إلى رمى

الأخرى من النافذة ، وكانت المفارقة أن الشعب المصرى رمى الجماعتين من ذات النافذة ، وربما إلى ذات المزبلة ، لكن واقعة "الرمى" لم تكن نهائية ونافذة ، فقد تصورت جماعة الإخوان أن ٢٥ يناير ٢٠١١ فرصة لوراثة جماعة مبارك ، فيما تصورت الأخيرة أن ٣٠ يونيو ٢٠١٣ فرصة لإزاحة الإخوان عن مقعدها المفقود ، وفيما بدت الثورة نفسها فى حالة يتم ظاهر ، فهى ثورة تقوم ولا تحكم ، وتبدو كأنها استعراض باهر لقوة الناس فى مشاهد تدوم لأيام ، ثم يعود الناس إلى بيوتهم ، وتأكل فئران السياسة رداء الثورة ، وتقوم حكومات تتغير فيها الأسماء ، لكن الجوهر يبقى على حاله ، وتمشى البلد فى الحذاء نفسه ، فلا محاكمات ثورية ، ولا مصادرة للأموال المنهوبة ، ولا عزل سياسى لجماعتى البؤس ، ولا تغير فى الاختيارات الجوهرية ، لاتغير فى اختيارات الولاء للأمريكيين وحفظ أمن إسرائيل ورعاية مصالح "رأسمالية المحاسيب"، أى أننا نظل بصدد ثورة تقوم ، ثم تأتى حكومات "ثورة مضادة" لتحكم بعدها ، وباسمها ، وهذه هى الصفة المشتركة لحكومات مجلس طنطاوى وعنان وحكومات الإخوان وحتى حكومة ما بعد ٣٠ يونيو إلى الآن ، والخوف أن نصادف ذات المعنى البائس فيما بعد ، خاصة لو جرت انتخابات البرلمان بالنظام الفردى ، وتمت الخيانة الكاملة للثورة المغدورة .

إنها مفارقات التناقض بين مشهد الثورة ومشهد السياسة ، فنحن بصدد ثورة هائلة ، وبصدد خيانة هائلة تعاند الثورة وتخاتلها ، بصدد شمس هائلة تشرق على "كوم زبالة" هائل ، شمس هائلة تشرق على "مخزن كراكيب"، وإلى أن يتم الحسم الثورى برفع مخلفات جماعتى مبارك والإخوان ، وبنهوض حزب للثورة لم يقم بعد .

"القدس العربى" فى ٢٣ من سبتمبر ٢٠١٣